

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ودورها في تحسين بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن

Public-Private Partnership and its Role in Improving the Private Sector Business Environment in Yemen

ابتهاال عوض أحمد محفوظ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن (اليمن)، Whitefly70@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/11/19

تاريخ القبول: 2024/11/04

تاريخ الاستلام: 2024/10/04

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن، من خلال استعراض التجارب الناجحة لعدد من الدول المتقدمة والنامية في مجال الشراكة والاستفادة منها، والتعرف على واقع القطاع الخاص في اليمن، وتقييم بيئة أعماله من خلال عدد من مؤشرات الأعمال الدولية، واقتراح عدد من الإجراءات لتحسينها. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: نجاح العديد من الدول المتقدمة والنامية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص جاء نتيجة لتوفير متطلبات وبيئة أعمال ملائمة لنجاح الشراكة، وبيئة الأعمال في اليمن صُنفت في التقارير الدولية لسهولة ممارسة الأعمال، والحرية الاقتصادية، ومدركات الفساد بأنها تتسم بأداء منخفض جداً وضعيفة اقتصادياً، ومن الدول الأكثر فساداً، كما توصلت إلى تراجع نشاط القطاع الخاص وارتفاع تكلفة ممارسة أعماله. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع عدد من التوصيات أهمها: وضع استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإعداد الأطر القانونية والتشريعية، والمؤسسية، والتنظيمية اللازمة لنجاح الشراكة، ووضع سياسات وبرامج إصلاحية هيكلية وتنفيذها.

كلمات مفتاحية: الشراكة، القطاع العام، القطاع الخاص، بيئة الأعمال.

تصنيف JEL : L32، O16.

Abstract:

The current study aimed to identify the role of public-private partnership in improving the private sector business environment in Yemen, by reviewing the successful experiences of a number of developed and developing countries in the field of partnership and benefit from them, identify the reality of the private sector in Yemen, evaluate its business environment by a number of international business indicators, and propose a number of measures to improve it.

The study reached a number of results, including: The success of many developed and developing countries in the field of partnership between the public and private sectors came as a result of providing requirements and an appropriate business environment for the success of the partnership, and the business environment in Yemen was classified in international reports of ease of doing business, economic freedom, and perceptions of corruption it is characterized by a very low performance, a weakness economic, and one of the most corrupt countries, and also reached a decline in the activity of the private sector and an increase cost of doing business. In light of the results reached by the study, a number of recommendations were made, the most important of which are: developing a strategy for partnership between the public and private sectors, preparing the legal, legislative, institutional, and regulatory frameworks necessary for the success of the partnership, and developing and implementing structural reform policies and programs.

Keywords: partnership, public sector, private sector, business environment.**JEL Classification:** L32, O16.

1. مقدمة:

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً باعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية بكافة صورها لاسيما الاقتصادية، وذلك لما يمتلكه من إمكانيات مادية وفنية، وقد حظي باهتمام متزايد في كثير من الدول المتقدمة والنامية لأهمية الدور الذي يلعبه في التنمية، وظهر في العقود الأخيرة في الدول النامية ومنها الدول العربية ما يعرف بالخصخصة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضمنت في محتواها العديد من الأهداف والسياسات لدعم القطاع الخاص وتهيئة البيئة الملائمة لزيادة مساهمته في تحقيق التنمية، ولم تقف الجهود هنا بل امتدت إلى عمل شراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات عامة وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد مشاريع الشراكة بين القطاعين من الأدوات الفاعلة التي تحرص عليها العديد من الدول والحكومات وتوصي بها مختلف الهيئات والمنظمات خاصة في ظل جملة من التغيرات لإدارة المشاريع وتفعيل مؤسساتها والمساهمة في تحسين بيئة الأعمال وتحقيق التنمية، وهو ما يترتب عليه تخفيف الأعباء المادية على الموازنة العامة.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية إلا أنه لم يحظى في اليمن بالاهتمام الكافي حيث أن السياسات التي تم وضعها من قبل الحكومة (قبل نشوب أزمة الصراع عام 2011) في الخطط التنموية المتعاقبة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري حالت دون تحقيق النتائج المستهدفة. وفي عام 2011 تعرضت اليمن لأزمة سياسية أدت إلى تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي للبلد حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب بلغ (12.7 - %) ومنيت الموازنة العامة للدولة بعجز مقداره (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي وتمويله من مصادر تضخميه وسجل الميزان التجاري عجز بمقدار (3%) من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت معدلات التضخم لتصل إلى (23%)¹. وفي عام 2015 دخلت اليمن في حرب تسببت في اختلالات عميقة في الاقتصاد اليمني انعكست سلباً على أداء أعمال القطاع الخاص وأدت إلى تراجع نشاطه وإغلاق نسبة كبيرة من منشآته.

1.1. مشكلة الدراسة:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لجذب الاستثمارات المحفزة لنمو اقتصاداتها من خلال تهيئة بيئة الأعمال المناسبة، حيث نجح العديد منها في تطوير بلدانها من خلال زيادة الاستثمارات بمختلف أنواعها. ورغم ذلك مازالت بيئة الأعمال في اليمن تواجه العديد من التحديات التي ازدادت حدتها منذ بدء الاضطرابات السياسية في عام 2011 التي تحولت إلى حرب في مارس 2015 مما دفع برؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الخارج، ووفقاً لتقرير سهولة ممارسة الأعمال جاءت اليمن في المرتبة (187) من بين (190) دولة في عام 2020 مقارنة بالمرتبة (99) في عام 2010، وصنفت رابع أسوأ دولة في العالم لإقامة الأعمال فيها².

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين في المساهمة بتوفير بيئة أعمال مناسبة لتحفيز وزيادة نشاط كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني باعتبارها إحدى الأساليب الفاعلة التي تستعين بها الحكومات لتفعيل مؤسساتها وتحسين البنى التحتية، وكذا تخفيف الضغط المتزايد الذي تعاني منه الموازنات العامة لاسيما الموازنة العامة في اليمن التي تعاني من عجز هائل بسبب الهبوط الحاد في الإيرادات التي انخفضت بأكثر من (30%) في عام 2023 بسبب انخفاض عائدات النفط، والإيرادات الجمركية والضريبية³، لذلك جاءت الدراسة الحالية لمعرفة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن.

2.1. أسئلة الدراسة:

- ما تجارب الدول الناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟
- ما واقع القطاع الخاص في اليمن؟
- ما ترتيب اليمن في المؤشرات الدولية لبيئة الأعمال؟
- ما الإجراءات المقترحة لتحسين بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن؟

3.1. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى ما يلي:
- استعراض تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- التعرف على واقع القطاع الخاص في اليمن.
- تقييم بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن من خلال المؤشرات الدولية لبيئة الأعمال.
- اقتراح قائمة من الإجراءات لتحسين بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في خلق بيئة مؤمنة لأعمال القطاع الخاص، ورفع التنافسية في مجال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5.1. منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة.

6.1. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- المبحث الأول: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفهوم، الأهداف، والأنواع).
- المبحث الثاني: القطاع الخاص في اليمن (الواقع، تقييم بيئة أعماله والإجراءات المقترحة لتحسينها).

2. المبحث الأول: الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

إن الاتجاه الذي ساد على النطاق العالمي طيلة الفترة الماضية كان ينحو نحو اضطلاع الحكومات لتطوير البنية التحتية وغيرها من الخدمات التي يصعب بدونها ممارسة معظم الأنشطة الاقتصادية، كالطرق، والطاقة، والاتصالات، والمياه، والصرف الصحي، والنقل وغيرها. حيث إن توفر وجودة البنية التحتية تؤثر في مستوى إنتاجية البلدان وقدرتها على جذب الاستثمارات، وهذا يعني أن على البلدان زيادة استثماراتها العامة في مجال البنية التحتية. ألا أن هناك العديد من البلدان لاسيما البلدان النامية تواجه قيود متعددة في تمويل الاستثمار العام يعود البعض منها إلى ارتفاع مستوى المديونية، ونقص الموارد وقيود الميزانية الصارمة التي تحد من قدرة القطاع العام على تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال البنية التحتية. وتعتمد البلدان مناهج مختلفة لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للاستثمار العام، والمنهج الأفضل الذي اعتمدت عليه العديد من البلدان هو مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁴.

وقد شهدت أدوار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية البنية التحتية تطوراً كبيراً على المستوى العالمي بوصفه أسلوب فعال لتطوير، وتقديم الخدمات العامة، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في ظل محدودية موارد الموازنة العامة والتخفيف من أعبائها المالية المختلفة.

1.2. مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو بالإنجليزية (ppp) اختصاراً لـ (public private partnership) تطوراً في أسلوب تمويل التنمية الاقتصادية، وإعادة النظر في دور الدولة ومسؤولياتها، وكيفية إدارة وتقديم الخدمات العامة من خلال التعاون بين القطاعين بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية. وناقشت الأدبيات والمؤسسات الدولية مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعرفته من زوايا مختلفة، حيث عرفها البنك الدولي بأنها "عقد طويل الأجل بين طرف خاص ووكالة حكومية، لتوفير أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والإدارة"⁵.

كما عرفتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنها "الممارسة العملية للإشارة إلى طائفة واسعة من الترتيبات التعاقدية أو المشاريع المشتركة التي يتعاون من خلالها القطاعان العام والخاص لبلوغ هدف مشترك"⁶. وعرفها مكتب العمل الدولي بأنها "علاقات طوعية وتعاونية بين هيئات فاعلة مختلفة في القطاعين العام (الحكومي)، والخاص (غير الحكومي) يوافق فيها المشاركون على العمل جنباً إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو للقيام بمهام معينة"⁷. كما عرفت بأنها "مشاريع مشتركة أو تحالفات توفر وسيلة لشراكات حقيقية، وتسمح للقطاعين العام والخاص بتوليد إيرادات مشتركة"⁸.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي:

- عقد طويل الأجل بين طرفين هما القطاع العام والقطاع الخاص.
- علاقة تعاونية بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هدف مشترك.
- توفير خدمات عامة.

2.2. أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

للشراكة بين القطاعين العام والخاص أهداف متعددة، من أهمها⁹:

- تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات وأولويات مشروعات قطاع البنية الأساسية.
- مراقبة مقدمي الخدمات بهدف تحسين نوعيتها ورفع جودتها.
- إدخال الكفاءات الإدارية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص وإشراكه في تحمل المخاطر.
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص.
- تفادي تراجع الأصول والمنشآت الضرورية للقطاع العام نتيجة الصيانة غير الفعالة أو التشغيل السيء للأصول.
- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع لأصول القطاع العام.

3.2. أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

هناك نوعان للشراكة بين القطاعين العام والخاص، هما¹⁰:

1.3.2. الشراكة التعاونية (Cooperative Partnership):

هي شكل من أشكال التعاون التنظيمي على كافة المستويات الإدارية والتنفيذية، وتتصف بعلاقات أفقية بين الطرفين، والإجماع على اتخاذ القرارات والمشاركة في الواجبات والمهام دون أي تفرد بالإشراف لأي طرف على الآخر، وبالتالي فهي تقوم على تعاون كامل.

2.3.2. الشراكة التعاقدية (Contract Partnership):

هي تلك الشراكة التي تجري بنظام العقود وتأخذ صفة عمودية يتم فيها الاتفاق على تقديم خدمات محددة لصالح القطاع العام الذي بدوره يتولى عملية الإشراف والرقابة فقط على أداء المهمات من طرف القطاع الخاص، وفي بعض الأحيان، يكون له صلاحية بأن ينهي العقد بمقتضى ما هو متفق عليه. وتأخذ الشراكات التعاقدية أشكالاً عديدة مثل التأجير والإدارة، والخدمة، والامتياز... إلخ. وهناك عدة نماذج لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، منها:

جدول (1): أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أنواع العقود	التعريف	أمثلة للمشاريع
عقود الخدمات Service contract	عقود متنوعة يوفر من خلالها القطاع الخاص خدمة أو منتج يمكن أن تقوم به الحكومة. يخضع لقواعد القطاع العام، والمشاركين من القطاع الخاص المحلي.	- بناء أو تأهيل طرق. - عقد صيانة في مؤسسة حكومية.
عقود الإدارة Management contract	إدارة كلية أو جزئية لعملية في القطاع العام، حيث يقتصر دور القطاع الخاص على الإدارة ووفق شروط محددة.	- عقد إدارة خدمات الهاتف المحمول المملوكة من الدولة. - عقد إدارة مستشفى حكومي.
عقود التأجير Lease contract	هو عقد تأجير للملكية أو مشروع للدولة مقابل بدل يدفعه القطاع الخاص المستثمر، ويتولى إدارة المشروع خلال فترة العقد، والملكية تبقى دائماً للقطاع العام.	- التأجير العادي. - تأجير شركة خاصة لمرفق عام حيث يتولى القطاع الخاص إحضار التجهيزات والتشغيل مقابل بدل ثابت.
عقود الامتياز Concession contract	إدارة وتشغيل وتمويل وتنفيذ مشروع. الملكية للدولة لاسيما الأصول. يستوفى العائد من قبل القطاع الخاص مباشرة من المستهلك، ويدفع حصة إلى القطاع العام الذي يملك المرفق أو المشروع.	عقود استثمار النفط، أو الكهرباء.
بناء - تشغيل - نقل BOT (Build-Operate - Transfer)	إدارة وتشغيل وتنفيذ استثمار أو مشروع، وتمويل كامل أو جزئي مع تحويل الملكية للدولة.	يشمل كل أنواع المشاريع، لاسيما البنى التحتية الكبيرة (طرق، مطارات، منشآت...).
بناء - تشغيل - تملك BOO (Build-Own - Operate)	إدارة وتشغيل وتنفيذ مشروع، وتمويل كلي أو جزئي مع تملك القطاع الخاص للأصول.	يشمل كل أنواع المشاريع.

المصدر: دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بدون سنة اصدار، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd)، ص 10.

4.2. تجارب في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تعد الشراكة مفهوماً مهماً في عديد من المجالات وركيزة أساسية لتطوير مشروعات البنية الأساسية، وهو ما تسعى إليه برامج الشراكة من تنسيق للجهود المبذولة للقطاعين العام والخاص، وظلت الحكومات في كل البلدان المتقدمة والنامية على مدى عقدين من الزمن تستخدم أنظمة مشتركة بين كل من القطاعين العام والخاص لزيادة الاستثمار في البنية الأساسية وتحسين مستوى تقديم الخدمات. وفيما يلي عرض لبعض التجارب الناجحة في عدد من الدول:

1.4.2. تجربة بريطانيا (المملكة المتحدة)¹¹:

كانت للمملكة المتحدة الريادة في ادخال مفهوم الشراكة الحديثة بين القطاعين العام والخاص و كان أول إطلاق لمبادرة التمويل الخاص في عام 1992م من قبل الحكومة حينما تم إبطال القوانين التي كانت تحظر استخدام رأسمال خاص لتمويل أصول عامة، وجاء ذلك تنويجاً لعدد من المحاولات بحثاً عن سبل أفضل للعمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وقد وجدت هذه الخطوة حافزها الأساسي في تخفيف الضغط على الإنفاق الحكومي، وتقديم خدمات قطاع عام عالية الجودة تتميز بأفضل قيمة مقابل المال على المدى الطويل وأن لا تنطوي على أي شكل لمعالجة محاسبية خارج بنود الميزانية.

و في عام 1997 قامت الحكومة بمراجعة الاتفاقيات قيد التنفيذ والدروس المستفادة منها وتبنت العملية الأساسية كجزء رئيسي في سياسة الحكومة لكل المصالح الحكومية، واستحدثت فريق خاص للخزينة يتولى مهمة وضع ونشر نهج عام يضمن أفضل ممارسة في كل الإدارات والمصالح، وقد أدى هذا النهج الهيكلي إلى نجاح برنامج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على نطاق واسع، حيث أن إدراج الممارسة في إطار مؤسسي هو الذي جعل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تصبح ممارسة شائعة ومتاحة.

وفي عام (2015) قدمت الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من (75) مليار دولار من الاستثمارات الخاصة ضمن ما يفوق (700) مشروع للبنية التحتية في المملكة المتحدة بما فيها المدارس، والمستشفيات، والطرق، والإسكان، والسجون والمعدات العسكرية الجديدة.

2.4.2. تجربة ماليزيا¹²:

تعد التجربة الماليزية في نظام الشراكة والتنمية من التجارب الناجحة في المزج بين اقتصاديات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني للتحويل خلال فترة قصيرة من بلد زراعي فقير إلى واحد من أهم وأكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية، ومن بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الأولية إلى أكبر الدول المصدرة للسلع الصناعية في منطقة جنوب شرق آسيا، فقد تصدرت المرتبة التاسعة من بين ثلاثون دولة مصدرة للتقنية العالية حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 إذ جاء بالتقرير بأنها متقدمة عن كل من الصين والسويد.

كما قامت الحكومة الماليزية بالسماح للمستثمرين الأجانب بالاقتراض من المصارف المحلية لتحقيق فوائد مالية نتيجة القروض الممنوحة، وتنفيذ المشاريع الصناعية الأمر الذي ساهم في القضاء على البطالة في ماليزيا وازدياد متوسط دخل الفرد الماليزي.

وطبقت نظام التسهيلات الإدارية والمصرفية وسهولة إجراءات منح الأراضي لإقامة المشاريع التنموية عليها لنجاح عقود الشراكة وعملت على تحقيق بيئة أعمال سليمة من خلال ما يلي:

- استقرار السياسية والعمل على إطلاق سياسة تطور اقتصادي قدمت رؤية اقتصادية تنموية خلال الفترة (1997-1999) مبنية على تحسين وتطوير الأداء الحكومي، وتحقيق الشفافية في التعامل مع القطاع الخاص، والعدالة بتوزيع المخاطر الضمان نجاح عقود الشراكة.
 - تطوير سياسة الاقتصاد، والعمل المصرفي من خلال التعاملات المصرفية الميسرة، والسياسة المالية المستقرة خاصة في نظام الضرائب، والعفو الضريبي لمشاريع الشراكة.
 - العمل على تطوير وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق سياسة الاقتصاد المعرفي وحقوق الفكر وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال إنشاء مؤسسات تدريب وتأهيل مهني مستمر، وتخريج قوى عاملة تتسم بالكفاءة العالية والإنتاج.
 - تطوير نظام الإدارة، ووضع التشريعات القانونية المحددة لنظام شراكة متكامل محدد الواجبات والمسؤوليات ما بين القطاعين، مع وضع كافة الأطر التنظيمية واللوائح والتعليمات الخاصة بهذا المجال.
- ولماليزيا العديد من المبررات التي دفعتها للتوجه نحو الشراكة، أهمها:
- 0 ارتفاع تكاليف الإنتاج لبعض المشروعات.
 - 0 الاستفادة من خبرات القطاع الخاص.
 - 0 تشجيع الاستثمار الأجنبي.
 - 0 مواجهة أعبائها المالية الناجمة عن التزامها بتحقيق أهدافها الاقتصادية.

ومن أهم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ماليزيا ما يلي:

❖ الطريق السريع الشمالي الجنوبي في ماليزيا:

- يعد مشروع الطريق السريع الشمالي الجنوبي في ماليزيا من أهم الطرق السريعة في ماليزيا، ومن أكبر المشروعات التي تم تمويلها، وقد بدأت الحكومة الماليةزية بالبدء في تنفيذ هذا الطريق بتمويل حكومي، إلا أن المشروع واجه عدداً من الصعاب تمثل أهمها في عدم قدرة الحكومة على استكمال الطريق بعد الانتهاء من تنفيذ نحو (55%) من المشروع، وذلك بسبب العجز الكبير والمستمر في الموازنة العامة للدولة، ومع منتصف الثمانينات تقدم القطاع الخاص بمبادرة إلى الحكومة لتمويل واستكمال المشروع من خلال تسليط الضوء على المنافع التي ستعود على الدولة من وراء قيام القطاع الخاص بهذا الدور وعلى أن يتم هذا من خلال عقود (BOT) ومنح القطاع الخاص امتياز لهذا المشروع. وقدمت الحكومة الماليةزية لشركة المشروع الضمانات والحوافز التالية:
- قرض لشركة المشروع بقيمة (60) مليون دولار أمريكي لمدة (11) سنة بمعدل فائدة منخفض، مع منحها فترة سماح بلغت نحو (15) عاماً.

- ضمان حجم المرور على الطريق خلال مدة السبعة عشر عاماً الأولى لتشغيل المشروع.
- دعم المشروع لمواجهة مخاطر تغيرات سعر الصرف أو تغيرات معدلات الفائدة خلال السبع عشر عاماً الأولى من تشغيل المشروع.

❖ إمداد جزيرة "Lang Kawi" بالمياه النقية:

- تم تنفيذ هذا المشروع بالاتفاق مع شركتين على إقامة هذا المشروع وفقاً لنظام (BOT)، وذلك من أجل إمداد الجزيرة بالمياه، ويساهم هذا المشروع في إضافة نحو (12) مليون جالون مياه للجزيرة.

3.4.2. تجربة تركيا¹³:

تسبب برنامج الإصلاح المعتمد على الخصخصة الذي وضعه صندوق النقد الدولي لتركيا بحدوث أزمة اقتصادية نتج عنها ارتفاع معدل البطالة إلى (10%)، و حدوث عجز في موازنة الدولة، وارتفاع حجم الديون الخارجية، واختيار العملة التركية بنسبة (50%).

وقد مهدت الإصلاحات الهيكلية في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي، إذ حقق الاقتصاد نمواً من خلال الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي السنوي. ويعود ذلك إلى جهود الدولة في توفير بيئة ملائمة للاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص الذي وفر (1.300.00) ألف وظيفة في عام واحد، ما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليصل (5.8%) في عام 2011. ويستخدم أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص على نطاق واسع في تركيا لاسيما في مشروعات البنية التحتية، والطاقة الكهربائية، ووسائل الاتصال والنقل. ووفق دراسة صدرت عن البنك الدولي بعنوان "الاستثمارات الدولية المشتركة للقطاع العام والخاص لعام 2014" الذي شملت (139) من البلدان النامية، احتلت تركيا المركز الثاني بعد البرازيل في استثمارات مشتركة للقطاعين العام والخاص.

4.4.2. تجربة مصر¹⁴:

تعد مصر واحدة من الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأولت الدولة اهتماماً من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص في الخدمات العامة، ومن أهم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ما يلي:

- مشروع قناة السويس، وهو أول وأشهر مشروعات (BOT) في العالم الذي تم بموجب عقد أبرم سنة 1854 بين الحكومة المصرية والشركة العالمية لقناة السويس البحرية.
- قامت وزارة الإسكان والمرافق بطرح مشروعين بنظام (BOT) لتوفير مياه للشرب بمنطقتين من مناطق التنمية الجديدة.
- طرحت وزارة النقل والمواصلات مشروعات بنظام (BOT)، مثل مشروع محطة حاويات في ميناء السويس، ومرسى اليخوت في شرم الشيخ، كما طرحت عدد من المشروعات لإنشاء مطارات بنظام (BOT)، مثل مطار مرسى علم.
- مشروعات لبناء هواقف سيارات بنظام (BOT).
- مشروعات الطاقة الكهربائية بنظام (BOT)، وهي من أنجح المشروعات في مصر، وقد تم إنشاء أول محطتين للطاقة الكهربائية بنظام (BOT) من خلال التعاقد مع شركتين عالميتين عام 1998.
- الاستثمار بنظام (BOT) في قطاع النقل البحري، والهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري، والهيئة القومية للأنفاق.

5.4.2. التجربة الأردنية¹⁵:

أشار البنك الدولي إلى الزيادة الواضحة في استثمار القطاع الخاص في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الأردن إذ تم توقيع (13) عقداً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الفترة 1990 - 2007، وقد تمت الموافقة على شروط عدة عقود للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن بنظام (BOT) من بينها:

- عقد محطة لمعالجة المياه المستعملة والري، وهو عبارة عن عقد بنظام (BOT) لبناء وتشغيل ونقل ملكية) لمدة (25) سنة، وقد أبرم في عام 2002، وبداية استغلال هذه المحطة كان سنة 2008، وحقق عدة منافع، منها:
- o توظيف عدد كبير من العمال، ومعالجة أكثر من (80) مليون م³ في السنة من المياه المستعملة.
- o معالجة التلوث إلى (99%)، ومعالجة الروائح ما يصل إلى (95%).

- عقد لمطار الملكة علياء في عمان لتحديث مطار عمان الدولي وإدارته، وهو من نوع (بناء وإعادة تأهيل وتشغيل ونقل ملكية)، ومدته (25) عاماً، وحقق عدة منافع، منها:
 - o وفر حوالي (23.000) فرصة عمل.
 - o العمل بأعلى مستويات الكفاءة، والأمان وتقديم أفضل الخدمات.
 - o عقد بنظام (BOT) لمعالجة النفايات الطبية والصناعية في منطقة عمان.

6.4.2. تجربة الإمارات العربية المتحدة¹⁶:

- أصدرت حكومة دبي القانون المحلي رقم (22) لسنة 2015 الذي ينظم عقود الشراكة بين القطاعين في الإمارة، ويهدف القانون إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المشاريع، وزيادة الاستثمارات في مختلف المجالات.
- والتزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بخفض حصتها الكربونية، لتوليد ما لا يقل عن (27%) من إجمالي الطاقة باستخدام تقنيات منخفضة الانبعاثات الكربونية، ولتحقيق هذا الهدف، حشدت الدولة خيارات القطاع الخاص ورأس المال الدولي من خلال شراكات طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص، ومن أهم مشاريع البنية التحتية ما يلي:
- ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة على مستوى المرافق الخدمية باستخدام التكنولوجيا الشمسية الفوتوضوئية.
 - إنشاء مدينة لتكون مصدر لمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في أبو ظبي التي تمتد عبر مناطق جغرافية مختلفة.
 - مشروعات هيئة الطرق والمواصلات في دبي، ومن بينها تطوير ساحة الاتحاد.
 - مشروع مسار 2020، والذي يشمل خط مترو من جبل علي إلى موقع إكسبو.
 - الشراكة في مشروعات إدارة النفايات وتحويلها إلى طاقة.
- مما سبق استعراضه لتجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبين أنها حققت العديد من النتائج الإيجابية لاقتصادياتها، وتمثلت أهم تلك النتائج بما يلي:
- تخفيف الضغط على الإنفاق الحكومي، وتقليص عجز الموازنة.
 - زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
 - توظيف عدد كبير من العمال، والقضاء على البطالة وازدياد متوسط دخل الفرد. وتطوير موارها البشرية وكوادرها الحكومية.
 - تقديم خدمات قطاع عام عالية الجودة تتميز بأعلى مستويات الكفاءة والأمان، وتكلفة لصالح المستهلك.
 - تحقيق بيئة أعمال سليمة.
- وتجدر الإشارة أن النجاح الذي حققته تلك الدول جاء نتيجة لتوفر متطلبات وبيئة أعمال ملائمة لنجاح الشراكة، والتي تمثلت بما يلي:

- وضع استراتيجيات تنموية.
- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- إجراء إصلاحات هيكلية.
- وضع الأطر القانونية، والمؤسسية، والتنظيمية الخاصة بمجال الشراكة.
- توفر التسهيلات الإدارية لإقامة المشاريع.
- تطور العمل المصرفي، وتوفير سياسة مصرفية مالية مستقرة.

- توفر الحوكمة والشفافية.
- تطوير وتنمية الموارد البشرية.

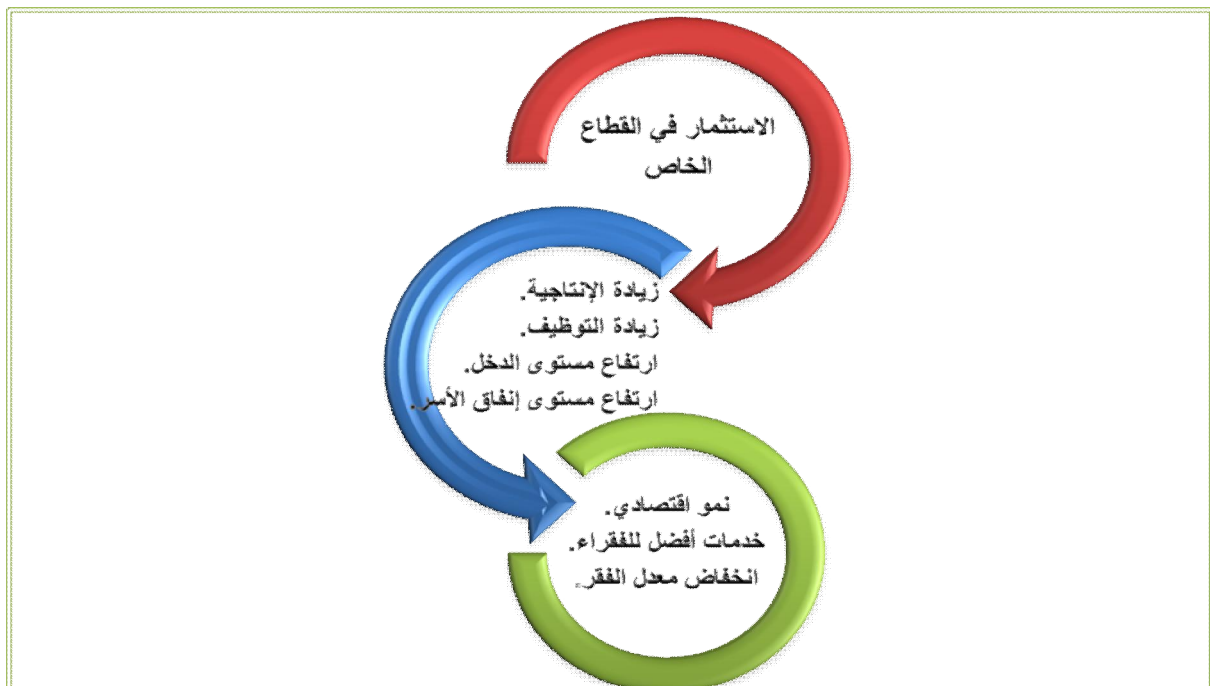
3. المبحث الثاني: القطاع الخاص في اليمن:

القطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأنشطة الحكومية، ويدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال ويحتل هذا القطاع دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في جميع المجالات ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي¹⁷.

وتبرز أهمية القطاع الخاص كونه يمثل ركيزة هامة لتحقيق التنمية لما له من قدرة حقيقية في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال اعتماد برامج التخصيص أو الشراكة مع القطاع العام.

وفي هذا السياق تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، كما أن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلصت الدراسات إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً واسعاً على النمو مصاحباً للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف، ما يؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي توفر البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في تنميته. كما أن استثمار القطاع الخاص الفعال يشكل عنصراً أساسياً في توفير فرص العمل، وبالتالي فرص توليد الدخل، ما يساعد على الحد من الفقر، ويوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، استراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص وتوليد الدخل للفقراء¹⁸، والشكل أدناه يوضح ذلك.

شكل (1): أهمية القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتوليد الدخل للأفراد



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى: مولاي، لخضر عبد الرزاق وبونوة، شعيب (2010). دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد (7)، الجزائر، ص139.

1.3. واقع القطاع الخاص:

يتصف القطاع الخاص اليمني بأنه صغير الحجم، ويعود صغر حجم إسهامه في النشاط الاقتصادي، علاوة على سرعة تذبذب هذا الإسهام جزئياً إلى هيمنة قطاع النفط في الاقتصاد اليمني في عقد التسعينيات، بالإضافة إلى ضعف بناء المؤسسة وشح التمويل وصغر حجم منشآته، وانحصار شركاتها في النطاق العائلي. وتأثيره المباشر على تشغيل القوى العاملة كذلك على مستويات الأجور يعتبر تأثيراً صغيراً. كما أن النمو، سواء بالنسبة للحجم أو مستوى ما تدفعه من أجور، بطيئاً أيضاً. وهذا ما يوحي بوجود حواجز كبيرة تقف أمام نمو المنشآت الصغيرة. وقد بين المسح الصناعي لعام 1999 بأن عدد المنشآت التي كان لديها أكثر من (10) موظفين لم يبلغ سوى (288) مؤسسة أي أقل من (1%) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية، وكانت نسبة المؤسسات التي يعمل لديها (3) موظفين أو أقل حوالي (95%)¹⁹.

وقد أدركت اليمن أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية انطلاقاً من تحفيز القطاع الخاص - الرؤية الاستراتيجية للتنمية حتى عام 2025 والخطة الخمسية الثانية والثالثة - على حد سواء ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام. حيث دعوا لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وإيجاد بيئة أعمال ملائمة لتنمية أعماله.

لذلك شرعت اليمن في عام 1995 بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف إيقاف تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازن، وإعادة هيكلة الاقتصاد وتغيير وظيفة الدولة ودورها في إدارة الاقتصاد الوطني مقابل توسيع نطاق الدور الاقتصادي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر في عملية التنمية، وخلق بيئة مواتية للاستثمار وتهيئة الظروف المناسبة له ليصبح المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وتهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي. ولتحقيق ذلك نفذت الدولة مجموعة من الإجراءات والسياسات، منها: تحرير الأسعار والتجارة، وتخفيض رسوم التعرفة الجمركية وتبسيط هيكلها، تحرير أسعار الفائدة، تعويم سعر الصرف للريال اليمني في عام 1996، توفير مصادر تمويل حقيقية وغير تضخمية لعجز الموازنة العامة للدولة، خصخصة عدد من منشآت القطاع العام، إعادة جدولة الديون الخارجية التي انخفضت من ما نسبته (173%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 إلى (80%) بحلول نهاية عام 1999، كما انخفضت نسبة التضخم ما عكس نجاحاً في تخفيض عجز الموازنة العامة التي بلغت في المتوسط ما نسبته (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الذي أتاح تضيق نمو العرض النقدي، منح الاستقلالية للبنك المركزي للقيام بدوره في عملية الاشراف والتنظيم والرقابة في عام 2000. كما قامت الحكومة في عام 1997 بتنفيذ استراتيجية لإصلاح منظومة الحكم الجيد التي تمثلت في تعزيز كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتطوير العمل المؤسسي في كافة مستوياته، وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة وفاعلية أداء أجهزة السلطة القضائية، وتطوير آلية وإجراءات مكافحة الفساد التي من شأنها تحسين مستوى الأداء الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة ومعززة للاستثمار والمساءلة²⁰.

ورغم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية التي أجريت آنذاك، إلا أنها عجزت عن تحقيق أهدافها، حيث ظل القطاع الخاص يعاني من مشكلات اقتصادية ومالية وإدارية وتنظيمية وتشريعية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الانكماشية التي تبنتها الحكومة، وضعف الحوكمة وخدمات البنية التحتية والدور التمويلي للقطاع المصرفي وغيرها من المشكلات التي قوضت أداء القطاع الخاص وأضعفت إمكانية قيامه بالدور القيادي في المجال التنموي.

وتشير الإحصاءات إلى أن القطاع الخاص شهد تراجعاً في أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينات حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الكلي حوالي (60%) في عام 1995، واستمرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى. حيث انخفضت القيمة المضافة للقطاع الخاص إلى (58%) في المتوسط

خلال الفترة 1996-1997، ثم ارتفعت إلى (66%) في عام 1998 (وذلك انعكاساً لهبوط أسعار النفط)، قبل أن يبدأ انخفاضها إلى (55%) في عام 1999، ثم زاد انخفاضها إلى (44%) في عام 2000²¹. كما تشير الإحصاءات إلى أن القطاع الخاص عام 2015 استحوذ على (80%) من مجموع الصناعات في الاقتصاد الوطني، حيث تتركز نشاطاته في قطاعات عدة، ليساهم في قطاع الزراعة والصيد بنسبة (18%) من الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ولفنس العام، و(16%) في قطاع الصناعة التحويلية، و(11%) في تجارة الجملة والتجزئة، و(10%) في النقل والتخزين²².

وبنشوب الحرب الأهلية في عام 2015 واستمرار الصراع إلى يومنا هذا التي نتج عنها تدمير كلي لبعض منشآت القطاع الخاص وجزئي للبعض الآخر، ووفقاً لمسح أجرته مجموعة البنك الدولي في عام 2018، أغلقت حوالي (25%) من الشركات في البلاد، وقلص ما يزيد على (51%) من الشركات الباقية حجم عملياتها وضيق نطاقها، وفقد أكثر من نصف العاملين في القطاع الخاص ما نسبته (55%) وظائفهم. وأرجع ما يقرب من (73%) من الشركات المغلقة سبب الإغلاق إلى المشكلات الأمنية والقيود المالية. ونتيجة لذلك ساءت البطالة - ذات المعدل المرتفع بالفعل - بصورة أكبر لتصل (30%)، وزادت تكلفة ممارسة الأعمال، وتقلصت العائدات وقاعدة العملاء، وهاجر رأس المال الخاص إلى الخارج (مجموعة البنك الدولي، 2019، ص8)، حيث تراجع رأس المال الاستثماري المحلي والأجنبي بنسبة (80%) في عام 2015 مقارنة بعام 2010، كما تراجعت فرص العمل التي يوفرها الاستثمار الخاص بنسبة (72.4%) لنفس الفترة²³، وتدهورت القوة الشرائية للريال اليمني حيث انخفضت قيمته لتصل إلى (1900) ريال للدولار الأمريكي في بداية أغسطس 2024 مقارنة بـ (230) في عام 2014 وبنسبة زيادة بلغت (726%). ورغم كل تلك التحديات التي تواجه القطاع الخاص إلا أننا نجد أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت لتصل (100%) من إجمالي الناتج للزراعة والصيد، (90.7%) للصناعة التحويلية، (74.6%) في البناء والتشييد في عام 2021²⁴.

2.3. تقييم بيئة أعمال القطاع الخاص:

يمثل القطاع الخاص ركيزة هامة لتحقيق التنمية، فالتوجه السائد اليوم في الاقتصاديات الدولية إشراك القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال تشجيع وتوفير البيئة الملائمة لأعماله، فالقواعد واللوائح التنظيمية غير المرنة تؤدي إلى خروج رأس المال من البلاد بحثاً عن بيئة عمل أكثر دعماً. ويتجنب المستثمرون الأجانب الاقتصادات التي تحول القواعد التنظيمية فيها دون ازدهار النشاط الاقتصادي. وهذا ما حدث في اليمن. فالحرية الاقتصادية في ممارسة أنشطة الأعمال تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص المزدهر، وهذان بدورهما يدعمان القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك. ولمعرفة بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن سيتم دراستها من خلال عدد من المؤشرات الدولية ذات العلاقة ببيئة أعمال القطاع الخاص كما يلي:

1.2.3. مؤشر سهولة أداء الأعمال (Ease Doing Business):

وهو مؤشر يتناوله التقرير الصادر من البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004، ويقيس اللوائح التنظيمية لتنظيم أنشطة الأعمال بغرض تقييم بيئة الأعمال في اقتصاديات الدول التي يتضمنها التقرير. ويتم استخدام (10) مؤشرات لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في كل اقتصاد. وساعد هذا التقرير في تحفيز الحكومات حول العالم على إجراء إصلاحات في أنشطة الأعمال بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

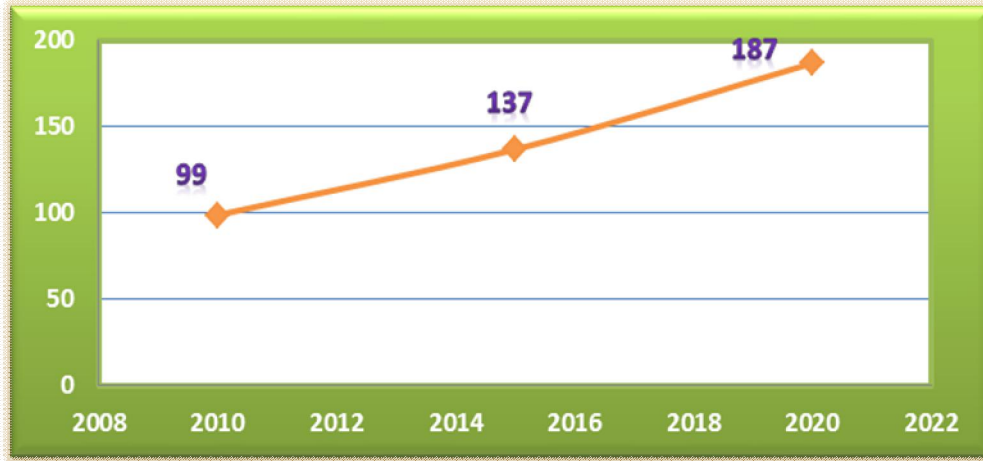
ويتناول المؤشر القواعد التي تؤثر على شركة ما من بدايتها حتى مرحلة التشغيل ثم توقفها عن العمل. ووفقاً لهذا التقرير فإن ترتيب اليمن في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الأعوام 2010، 2015، 2020 جاء على النحو المبين في الجدول (2) والشكل (2).

جدول (2): ترتيب اليمن في مؤشر سهولة أداء الأعمال للأعوام 2010، 2015، 2020

الرقم	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال	الأعوام			ملاحظات
		2020	2015	2010	
1	بدء الأعمال Starting a business	156	140	53	
2	آجال تراخيص البناء Dealing with construction permits	186	68	50	
3	الحصول على الكهرباء Getting electricity	187	122	74	في عام 2010 استخدم مؤشر توظيف العمال بدلاً عن هذا المؤشر.
4	تسجيل الملكية Registering property	86	44	50	
5	الحصول على الائتمان Getting credit	186	185	150	
6	حماية أقلية المستثمرين Protecting minority investors	162	162	132	
7	دفع الضرائب Paying taxes	89	135	148	
8	التجارة عبر الحدود Trading across borders	188	134	120	
9	تنفيذ العقود Enforcing contracts	143	85	35	
10	تسوية الإعسار Resolving insolvency	159	154	89	في عام 2010 استخدم مؤشر إغلاق الأعمال بدلاً عن هذا المؤشر.
	الترتيب	187	137	99	
	عدد الدول	190	189	181	

Source: World Bank Group (2010). Doing Business, Reforming through Difficult Times, p163
World Bank Group (2015). Doing Business, Going Beyond Efficiency, p229
World Bank Group, (2020). Doing Business,
<https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/yemen>.

شكل (2): ترتيب اليمن في مؤشر سهولة أداء الأعمال للأعوام 2010، 2015، 2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول (3).

نلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أن اليمن جاءت في المرتبة (99) من بين (181) دولة في عام 2010، وبذلك فقد تم تقييم أدائها بالمعتدل. وتراجعت لتحل في المرتبة (137) من بين (189) دولة وبأداء منخفض في عام 2015، ثم تراجعت كثيراً لتحل في المرتبة (187) من بين (190) دولة وبأداء منخفض جداً، وبحسب التقرير صنفت اليمن رابع أسوأ دولة في العالم لإقامة الأعمال فيها. حيث تراجعت بـ (88) مركزاً مقارنة بعام 2010، و(50) مركزاً مقارنة بعام 2015. وبحسب معطيات الجدول (3) كانت اليمن في عام 2010 بأفضل حالة، وحصلت على مراتب مقبولة في عدد من المؤشرات الفرعية هي: بدء الأعمال (53)، آجال تراخيص البناء (50)، تسجيل الملكية (50)، وتنفيذ العقود (35)، وقد يكون ذلك أحد نتائج الإصلاحات المتعددة في برنامج الحكومة الاصلاحية. وقد أثرت الاضطرابات التي حدثت في عام 2011، وحرب 2015 على مجمل الأوضاع في اليمن ما جعلها تحل في مرتبة متأخرة في عام 2020.

2.2.3. مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom):

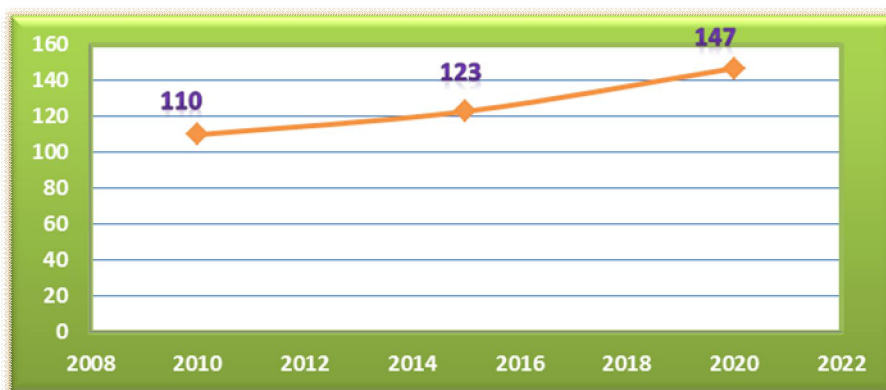
يصدر معهد الأبحاث الكندي فريزر "FRASER" منذ عام 1996 التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في دول العالم ليوضح العلاقة بين الحرية الاقتصادية وتحقيق رفاهية الشعوب، ويستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ويساهم في إعطاء صورة عامة حول بيئة الأعمال في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة، ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية للمستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لأهميته في خلق انطباع إيجابي عن البلد. وتتراوح قيمة المؤشر بين (0) الأقل حرية وبين (10) الأكثر حرية. ووفقاً لهذا التقرير فإن ترتيب اليمن في هذا المؤشر خلال الأعوام 2010، 2015، 2020 جاء على النحو المبين في الجدول (3) والشكل (3).

جدول (3): ترتيب اليمن في مؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام 2010، 2015، 2020

السنوات	2010	2015	2020
حجم الحكومة Size of Government	7.21	7.76	8.45
النظام القانوني وحقوق الملكية Legal System and Property Rights	3.08	2.69	2.75
الحصول على احتياطي نقدي آمن Sound Money	7.93	8.07	8.21
حرية التجارة الدولية Freedom to Trade Internationally	7.63	6.66	5.38
اللوائح التنظيمية Regulation	5.78	5.35	3.58
الترتيب	110	123	147
القيمة	(6.33)	(6.11)	(5.67)
عدد الدول	165	159	165

Source: Fraser Institute, (2022). 'Economic Freedom of the World' Annual Report, p184

شكل (3): ترتيب اليمن في مؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام 2010، 2015، 2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول (4).

بحسب معطيات الجدول (3) جاءت اليمن في الثلاثة الأعوام 2010، 2015، 2020 بمنطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة (110) من بين (165)، وحصلت على تقييم (6.33) في عام 2010. وتراجعت لتحل في المرتبة (123) من بين (159) دولة، وحصلت على (6.11) نقطة في عام 2015. أما في عام 2020 فقد جاءت في المرتبة (147) من بين (165) دولة، وحصلت على أقل النقاط (5.67)، حيث تراجعت تراجعاً كبيراً في ترتيبها وبفارق (24)، (37) مركزاً مقارنة بعامي 2015، 2010 على التوالي. وقد أظهر تقرير عام 2020 تراجعاً ملحوظاً في جميع المجالات المتعلقة بالمؤشر لاسيما في مجالي حرية التجارة، واللوائح التنظيمية. ويمكن ايعاز ذلك للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها اليمن منذ بدء الاضطرابات في عام 2011 التي تحولت إلى حرب في عام 2015 واستمرار الصراع حتى اليوم. والتي أدت إلى تراجع أداء القضاء وعدم تطبيق وتنفيذ القوانين والأحكام وإنفاذ العقود، وارتفاع الرسوم الجمركية، وزيادة العوائق التنظيمية على العمل والنشاط التجاري وصعوبة الحصول على الائتمان.

3.2.3. مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index):

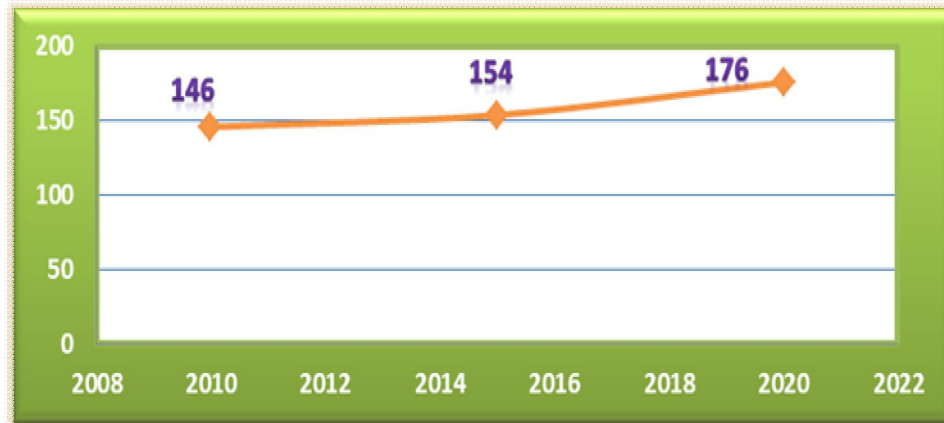
تصدر منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 تقرير سنوي يتضمن مؤشر مدركات الفساد، يعكس المؤشر درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد، وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. تتراوح قيمة المؤشر بين (0) فاسد جداً، و(10) خالي كلياً من الفساد، وابتداءً من عام 2012 تغيرت قيمة المؤشر لتصبح بين (0) و(100) بدلاً من (10). وبالنظر إلى واقع اليمن في محاربة الفساد نجد أنها مازالت مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، والجدول (4) والشكل (4) يوضحان ترتيب اليمن في المؤشر خلال الأعوام 2010، 2015، 2020.

جدول (4): ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد للأعوام 2010، 2015، 2020

السنوات	2010	2015	2020
القيمة	2.2 من 10	18 من 100	15 من 100
الترتيب	146	154	176
عدد الدول	178	168	179

Source: Transparency International، (2010). corruption perceptions index، p12.
Transparency International، (2015). corruption perceptions index، p3.
Transparency International، (2020). corruption perceptions index، p3.

شكل (4): ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد للأعوام 2010، 2015، 2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول (5).

حسب بيانات الجدول (4) نجد أن اليمن حصلت في مؤشر الشفافية الدولية على قيمة (2.2) نقطة من (10) نقاط وجاءت في المرتبة (146) من بين (178) دولة في عام 2010، وتراجعت في عام 2015 لتحل في المرتبة (154) من بين (168) دولة، وحصلت على (18) نقطة من (100)، أما في عام 2020 فقد تراجعت كثيراً لتحل في المرتبة (176) من بين (179) دولة مسجلة (15) نقطة من (100)، وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية جاءت اليمن رابع أسوأ دولة، وواحدة من أكثر دول العالم التي تواجه تحديات فساد ضخمة.

3.3. إجراءات تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة أعمال القطاع الخاص:

يتطلب تحسين بيئة الاستثمار غالباً التزاماً سياسياً بإجراء إصلاحات، حيث تلعب بيئة الأعمال دوراً رئيسياً في تحديد حجم الاستثمارات، وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع، وهنا يجب التركيز على حقيقة مفادها إن بيئة الأعمال التي تؤثر أيجاباً في حجم الاستثمارات تعني أن عوامل الجذب هي الغالبة، والعكس في حالة التأثير السلبي. لذا ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية في الكشف عن مدى ملائمة وجاذبية بيئة الأعمال، وأن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية. وقد بينت المؤشرات الدولية لبيئة الأعمال أن اليمن احتلت مراتب متأخرة كثيراً لاسيما بعد الحرب ما جعلها بيئة طاردة للاستثمار نتيجة عدم توفر عوامل الجذب، والتي تمثل أهمها في عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وبنية تحتية متدهورة، وضعف الحوكمة، وضعف قطاع التمويل والقدرات المؤسسية للقطاع العام لاسيما تلك التي تقدم خدمات للمستثمرين، وهذا يقود إلى تأكيد أهمية تحسين وتهيئة بيئة الأعمال لتسهيل وزيادة نشاط القطاع الخاص، وقد أدى تضرر المرافق الحيوية وشبكة البنية التحتية إلى تراجع حجم نشاط الاقتصاد الوطني بشقيه العام والخاص، وتضاءلت فرص التنمية، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى أن تعطل مرافق البنية التحتية والخدمات المالية أثرت تأثيراً حاداً على نشاط القطاع الخاص. لذا فإن معالجة القطاعات التي دمرتها الحرب تشوبها الكثير من الاختلالات، مثل شبكة الطرق والنقل وقطاع الكهرباء، ومياه الشرب والري والصرف الصحي وغير ذلك. حيث تواجه منشآت القطاع الخاص عوائق من جراء ضعف القدرة على الحصول على خدمات البنية التحتية، من كهرباء ونقل وغيره، وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الإنتاج والاستثمار. وفيما يتعلق بالوضع التشغيلي، يبدو أن قطاع الطاقة هو الأكثر تضرراً، حيث لا يعمل سوى (14%) من المرافق إلا بجزء من طاقتها الإنتاجية رغم الأضرار المادية المحدودة نسبياً، فهناك أكثر من (85%) من مرافق الطاقة لا تعمل على الإطلاق²⁵.

وتراجعت العديد من المؤشرات حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2011 - 2021) بنسبة (50%)²⁶. واقرن ذلك بمعدل تضخم مرتفع ومتزايد وصل إلى (43.8%) في عام 2022. وارتفع معدل البطالة ليصل إلى (32%) في عام 2020 مقارنة بـ (13.5%) في عام 2014، وشهد عجز الحساب الجاري ارتفاعاً من (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى (11.4%) في عام 2022²⁷.

وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (54%) بين عامي 2013-2023. وشهدت المالية العامة تدهوراً كبيراً في عام 2023، حيث انخفضت إيراداتها بأكثر من (30%) بسبب انخفاض عائدات النفط، والإيرادات الجمركية والضريبية²⁸.

وسارت الاستثمارات العامة والخاصة بشكل غير منتظم خلال الفترة (2015-2020) وفي المتوسط لهذه الفترة سجلت معدلات نمو سالبة بلغت حوالي (11.6% -، 14.2% -) على التوالي، ونتيجة لذلك انخفضت قدرة الاقتصاد على التوظيف والإنتاج²⁹. وفي الوقت نفسه أدى انقسام المؤسسات الوطنية إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. ولقد عكست تلك الأحداث نفسها بصورة مباشرة على تراجع أداء القطاع الخاص اليمني الذي مني بخسارة كبيرة مباشرة وغير مباشرة. وتبرز هنا أهمية تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إعادة تمويل البنى التحتية وإنشائها بغية إعادة إعمار وتطوير الاقتصاد اليمني، فاليمن منذ قبل عام 2011 تعاني من قصور كبير في البنية التحتية، وازداد الأمر سوءً بنشوب الحرب واستمرار النزاع. وبحسب تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019، وجد أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة للنزاع كانت واسعة النطاق، حيث قدرت التكلفة الإجمالية ما بين (4-5) مليار دولار أمريكي. ووجد نفس التقييم أن الحرب المستمرة أعادت التنمية في اليمن (21) عاماً إلى الوراء³⁰.

ونظراً لعجز الدولة عن تحمّل أعباء الإنفاق الاستثماري اللازم لإعادة تأهيل وصيانة وتطوير البنية التحتية بسبب الأوضاع غير الاعتيادية التي تعاني منها اليمن من جراء النزاع المستمر تسعة أعوام والذي بلغ (1.1%) فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 وهي غير كافية إلى حد كبير لتعويض آثار الدمار الناجم عن الصراع³¹، وفي ظل استمرار هذه الأوضاع وبلاستفادة من تجارب الدول في مجال الشراكة لتحسين بيئة أعمال القطاع الخاص وتعافي الاقتصاد اليمني نقترح عدد من الإجراءات على النحو التالي:

1.3.3. أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن:

- وضع السياسات، وتحديد المشروعات اللازمة لتلبية متطلبات التنمية وإعادة الإعمار.
- الحد من نمو الدين العام.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من رأس مال القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية ذات المنفعة العامة.
- الاستفادة من الخبرات والقدرات التي يمتلكها القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وإدارتها بفاعلية وكفاءة عالية.
- المساهمة في توفير بيئة ملائمة لأعمال القطاع الخاص.

2.3.3. متطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن:

- إصدار قانون الشراكة اليمني، بحيث يتضمن (الشفافية، المتابعة والمراقبة، العدالة في تقاسم المخاطر بين أطراف الشراكة، تحفيز الاستثمار الخاص في كافة القطاعات لاسيما البنى التحتية).
- إنشاء الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تتمثل بإنشاء مجلس للشراكة يتبع رئاسة مجلس الوزراء، وإنشاء لجنة إشرافية لاختيار الشريك المناسب ومتابعة عقود الشراكة، ومراقبة تنفيذ المشروعات وتقييمها.
- تقديم الدعم الفني والمالي من خلال توظيف الاستشاريين لتقديم الاستشارات المالية، والإدارية، والتنظيمية، والقانونية، والفنية ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية، والتعويض مقابل عدم سداد الجهات الحكومية للإيرادات أو تجاوز التكاليف، وتوفير التمويل للمشروع، والتعهد بالالتزامات المحتملة (أسعار الصرف، تحصيل رسوم الخدمات) وغيره.
- إدارة تداعيات مخاطر والتزامات الشراكة على المالية العامة، من خلال استخدام أدوات وأطر تحليلية تساعد على تحديد المخاطر والالتزامات المحتملة، والإفصاح الكامل عن التكاليف المحتملة لكل مشروع على الموازنة العامة.
- توفير دعم سياسي، وتأمين الثقة بالمنظومة القانونية، وضمان الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- زيادة الوعي العام بأهمية الشراكة وما تحقّقه من مزايا متعددة على الاقتصاد، والمجتمع اليمني.

3.3.3. فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن:

- تخفيف الضغط على موازنة الدولة.
- تقاسم المخاطر بين أطراف الشراكة.
- تطوير أداء القطاع العام وزيادة قدراته التشغيلية.
- تطوير الخدمات العامة واتساع نطاقها وشموليتها.
- الحد من البيروقراطية والهدر والفساد.
- خلق فرص عمل عديدة.
- توفير البيئة الملائمة لزيادة حجم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

4.3.3. مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن:

- غياب الشفافية.
- الفساد بكل أنواعه.
- غياب التنافسية، واحتكار شركات معينة ومحددة لمشروعات الشراكة.
- سوء اختيار الشركاء.
- استمرار عجز الموازنة العامة، وتراكم الدين العام.
- التغيرات السياسية، والاقتصادية، والقانونية.
- غياب الثقة، والالتزام والتعهد.

خاتمة:

يعاني اليمن في ظل أوضاع النزاع الراهنة والاضطرابات السياسية من اختلالات هيكلية، وتعطل مرافق البنية التحتية التي انعكست سلباً على نشاط القطاع الخاص ما جعله يواجه العديد من التحديات التي حالت دون تطوره وممارسة أعماله في بيئة ملائمة.

وفي ظل استمرار النزاع السياسي في اليمن أتسمت الدولة بالقصور عن أداء وظائفها لاسيما تلك المتمثلة بالإنفاق الاستثماري بسبب الهبوط الحاد في عائدات النفط والغاز والإيرادات الضريبية وغيرها من الإيرادات المحلية، ومن أجل قيام الدولة بوظائفها، وبلاستفادة من أسباب نجاح الدول المقدمة والنامية في مجال الشراكة التي أدت إلى نمو اقتصاداتها وتحسين ورفع خدمة بنائها التحتية، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار باتت الشراكة مع القطاع الخاص ضرورة حتمية في الوقت الراهن حيث أن الوضع يتطلب حشد كافة موارد المجتمع البشرية والمادية لتعافي الاقتصاد اليمني، وزيادة معدل النمو الاقتصادي وفرص التنمية، وتوفير بيئة أعمال ملائمة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني.

النتائج:

1. نجاح العديد من الدول المتقدمة والنامية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص جاء نتيجة لتوفر متطلبات وبيئة أعمال ملائمة لنجاح الشراكة.
2. يواجه القطاع الخاص العديد من الصعوبات بسبب الاضطرابات والنزاعات السياسية ما أدى إلى تراجع نشاطه، وإغلاق العديد من منشآته وارتفاع تكلفة ممارسة أعماله، وهجرة رأس المال الوطني إلى الخارج.
3. جاءت اليمن في المراكز المتأخرة في عام 2020 مقارنة بعامي 2010، 2015 في المؤشرات الدولية لبيئة الأعمال (مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر مدركات الفساد). وصنفت من خلالها بيئة الأعمال في اليمن بأنها بيئة تتسم بأداء منخفض جداً، وضعيفة اقتصادياً، ومن الدول الأكثر فساداً.
4. اقترحت الدراسة عدد من الإجراءات لتنشيط الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه اليمن كـ (عجز موازنة الدولة وانكماش الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل البطالة)، وإعادة إعمار اليمن، وخلق وتحسين بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

التوصيات:

1. وضع استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في كافة القطاعات الحيوية لاسيما قطاعات البنية التحتية وبما يحقق الأهداف التنموية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع جودة الخدمات المقدمة، وتقليل تكلفتها، ونقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في كافة المجالات التنموية.
2. بذل كافة الجهود الحكومية لوضع سياسات وبرامج اصلاحية هيكلية وتنفيذها على كافة مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية والأمنية، وإرساء آليات للمحاسبة عن التجاوزات والفساد.
3. إعداد الأطر القانونية، والتشريعية، والمؤسسية، والتنظيمية اللازمة لنجاح الشراكة، وتحديد مهام وأدوار ومسؤوليات الجهات المعنية وتنفيذ القواعد والالتزامات الواردة في تلك الأطر بقدر عال من الكفاءة والنزاهة، وإرساء آليات الحوكمة الرشيدة، وأخرى للدعم المالي والفني، وتدعيم القدرات في مجال الشراكة، وتوفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية التي من شأنها أن تحقق أهداف الشراكة.
4. التركيز على إنشاء مشروعات البنية التحتية ذات العائدات المرتفعة من أجل تحقيق التنمية، وجذب المستثمرين نحو إنشاء وتنفيذ هذه المشروعات.
5. إنشاء لجنة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تعمل تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء مهمتها الأساسية إدارة المناقصات، والإشراف على إبرام العقود، ومتابعة تنفيذ أعمال مشروعات الشراكة.
6. نشر ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورفع درجة الوعي بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص كشريك في التنمية، وتمكين المجتمع المدني كطرف أساسي ومحوري في الشراكة لضمان الالتزام بشروط العقود بين القطاع العام والقطاع الخاص.
7. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- ¹ البنك الدولي، اليمن (2016). الآفاق الاقتصادية، متاح على: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic>
- ² World Bank Group, (2020). Doing Business, <https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/yemen>
- ³ WORLD BANK (2024). MONITOR ECONOMIC YEMEN "Navigating Increased Hardship and Growing Fragmentation", Washington, P1, 5.
- ⁴ اكتيوي، برناردين وآخرون (2007). الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، ص3.
- ⁵ World Bank (2014). Public-Private Partnerships Reference Guide, Asian Development Bank & Inter-American Development Bank, Version 20.
- ⁶ الأمم المتحدة (2020). دليل الأونسترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فيينا، ص5.
- ⁷ مكتب العمل الدولي (2008). الشراكات بين القطاعين العام والخاص، جنيف، ص1.
- ⁸ Dewulf, Blanken & Bult-Spiering, W.D (2012). Strategic Issues in Public-Private Partnership, Ne Jersey: Wiley-Blackwell.
- ⁹ سالم، هشام مصطفى محمد (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون (طنطا)، العدد (31)، الجزء (4)، مصر، ص120.
- ¹⁰ القيهوي، ليث عبد الله والوادي، بلال محمود (2012). الشراكة بين القطاعين العام والخاص: الإطار النظري والتطبيق العملي، (ط1)، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص33.
- ¹¹ آل ابراهيم، باسم بن أحمد وآخرون (بدون سنة اصدار). تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي، السعودية، ص174-175.
- ¹² بن لاغ، محمد رضا وبلمهدي، طارق (2022). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص – التجربة الماليزية نموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد (6)، العدد (2)، الجزائر، ص160-163.
- ¹³ بن نعوم، عبد اللطيف (2021). دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجنت، المجلد (8)، العدد (1)، الجزائر، ص127-130.
- ¹⁴ فراح، رشيد وفرحي، كريمة (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة لتنفيذ وتنمية الاستثمارات العمومية (نماذج من التجارب الدولية والعربية)، مجلة معارف، العدد (22)، الجزائر، ص93-94.
- ¹⁵ المرجع السابق، ص94-95.
- ¹⁶ قشام، اسماعيل وشقراني، محمد (2019). الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية – تجارب دولية رائدة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد (4)، العدد (6)، الجزائر، ص171.
- ¹⁷ أبو غزالة، طلال وآخرون (2013). دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص237.
- ¹⁸ مولاي، لخضر عبد الرزاق وبونوة، شعيب (2010). دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-.مجلة الباحث، المجلد (7)، العدد (7)، الجزائر، ص138-139.
- ¹⁹ البنك الدولي (2002). النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، والإمكانيات، ص59.
- ²⁰ البنك الدولي (2002). المرجع السابق، ص13-14.
- ²¹ البنك الدولي (2002). المرجع السابق، ص56-57.
- ²² الجهاز المركزي للإحصاء (2018). كتاب الإحصاء السنوي لعام 2015، الجمهورية اليمنية، ص550-551.
- ²³ الهيئة العامة لاستثمار (2017). النشرة الإحصائية، قطاع الترويج، دائرة المعلومات والإحصاء، صنعاء.

- ²⁴ الجهاز المركزي للإحصاء (2022). نشرة الحسابات القومية 2021، صنعاء.
- ²⁵ الأمم المتحدة (2023). ردود اليمن على قائمة المسائل الخاصة بتقريره الدوري الثالث، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص7.
- ²⁶ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2023). المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (78)، الجمهورية اليمنية، ص8.
- ²⁷ الأمم المتحدة "الإسكوا" (2023). تحديات التنمية في اليمن "دراسة قطرية للإسكوا"، بيروت، ص5، 19.
- ²⁸ WORLD BANK (2024). MONITOR ECONOMIC YEMEN "Navigating Increased Hardship and Growing Fragmentation", Washington, P1, 5.
- ²⁹ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2023). مرجع سابق، ص11.
- ³⁰ موير، جي دي وآخرون (2019). تقييم أثر الحرب على التنمية في اليمن. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، ص5.
- ³¹ البنك الدولي (2022). مرصد الاقتصاد اليمني "هل تصفو الأجواء في سماء اليمن"، واشنطن، ص10.